نقطتين شارحة

■ مازن الزيدي

"زيدي فاميلي"

لست ممن يقدس الانساب، التي لا يعلم حقيقة نقائها حتى الراسخون بالعلم، الا بقدر ما تمثله من وسيلة للتواصل الانساني البعيد عن المصالح والعصبيات الغريزية العمياء. ورغم انحداري من سلسلة بشرية متصلة ومترامية الاطراف تمتد من الموصل شمالا الى البصرة جنوبا لم احتف يوما بـ"شجرة العائلة" الباسقة، بما في ذلك الفروع القريبة جدا، والتي يحفظها البعض ويتداولها مصاحبة بطقوس الاجلال والاكبار وذكر المآثر ما صح منها وما لم يصح.. فلحسن الحظ اني لا احفظ اسم الجد الخامس من هذه السلالة، رغم محاولات الجد تلقين حفيده اسماء الاسلاف، وهو ما يجعلني في موضع ازدراء "زملاء القبيلة" في اغلب الاحيان.

ولكي لا يقع الحديث عن جينالوجيا العائلة الكبيرة في مطب التعميم وارسال الكلام على عواهنه، كما يقول رجال الجرح والتعديل، فلابد من الاعتراف بان اغلب عشائرنا وقبائلنا، سواء العربية وغير العربية، لازالت تحتفظ بالقيم والشيم الاصيلة التي يتصدرها الصدق والوفاء والنخوة والكرم رغم احتفاظها بصفحات سوداء ملطخة بالعار او الدم احيانا.. فعلى سبيل المثال يردد ابناء مدينة الشطرة، التي انحدر منها، شيئا اشبه بالاسطورة عن "سنة لوعة" التي كان بطلها احد الاجداد الذي تصرف بما يملك، كاحد المشايخ آنذاك، من ماشية لاطعام ضحايا تلك المجاعة التي اتت على ثروته الكبيرة وورثتنا نحن ذريته سوء الحال واضطراب البال طيلة القرن الماضي!

لست فخورا باسطورة ذلك الجد الافتراضي كما اني لست غاضبا من ذلك لاني اؤمن باني "زيدي بالصدفة وانسان بالضرورة" كما كان يردد مونتسكيو بتصرف. فالاسطورة والجد الراحل سيان بالنسبة لي شخصيا، لكني بالتأكيد احتفل بدلالات مثل هذه الحكايا التي تعكس قيم التكافل والتسامح بين سكنة هذه الارض.

وبقدر اعتزازي بالسمعة الطيبة التي يحتفظ ويحافظ عليها ابناء الاسرة الصغيرة، لكني لا اخفيكم غضبي وانزعاجي الكبيرين من بعض الاسماء، وهي ثلاث او اربعة اسماء، التي تشاركني بحمل لقب العائلة بسبب تبنيهم آراء وسلوكيات اعتبرها شائنة تستحق اقسى انواع العقوبات المتاحة عشائريا. هذا الاحساس الغاضب شعرت به لاول مرة عندما قام احدهم، وهو ينتمي للاسرة الصحفية، بدور البطولة في حادثة رشق الرئيس الاميركي السابق جورج بوش بالحذاء، عار لحقني لمرتين، الاول بسبب رابطة النسب والاخرى بسبب رابطة المهنة.

هذا السلوك الخارج عن لياقات الادب والبعيد عن اصول المهنة اشعرني بحرج كبير في لقاءات جمعتني ببعض المسؤولين والصحفيين الاجانب منذ ذلك التاريخ، على الرغم من الاحتفاء، وانا برئ منه قطعا، الذي كنت الاقيه في بعض الدول العربية التي كانت تتمجد بهذا البطل الفقاعة.

رئيس مجلس محافظة بغداد يحتل المرتبة الثانية في "البلاك ليست" التي وضعتها للشخصيات القلقة في القبيلة على خلفية شنه حربا شعواء ضد الحريات العامة في العاصمة بغداد وتبنيه خطابا غاية في التشدد ازاء الاخر المختلف في السلوك والرأي... كان جبيني يتصبب عرقا كلما سمعت باسمه واشاهد عيون الاصدقاء تلاحقني بشيء من الشيطنة المقصودة.

ثالثة الاثافي لم تك سوى وزيرة المرأة التي لم تبق ولم تذر لقريبها السابق، في مجال التشدد والاصولي، وهي ترأس وزارة مسؤولة عما لا يقل عن ٥ مليون ارملة واضعاف هذا العدد من العراقيات اللائي يطاردهن التشدد الديني والاجتماعي والسياسي فضلا عن العوز والحرمان والخوف.

الشجرة التي تمتد فروعها الى ديالى، لم تك اكثر حظا من اجنحتها الاخرى في محافظات العراق، بل اني ازعم ان سوسة الارهاب والتطرف نخرتها واتت على ما تبقى من رونقها حينما بات احد ابنائها زعيما لتنظيم دولة العراق الاسلامية وقائدا بارزا في تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. تصوروا اني ابن عم خليفة الزرقاوي؟

هل اكتب حاليا براءة من شجرة لا احتفي بها اصلا، ام اني اسطر محنة هذا البلد الذي بات يتلقفه المتطرفون ويأخذونه الى المجهول، لا اعلم!

بسبب مقاطعة مرجعيات دينية واتهامات فساد للجهات المشرفة.. والثقافة محرجة

الحكومة تتخلى عن النجف عاصمة للثقافة الإسلامية

□ بغداد / المدى

اكد مصدر مقرب من مجلس الوزراء، امس الاربعاء، تخلي العراق عن "اقامة النجف عاصمة الثقافة الاسلامية" مشيرا الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي ابلغ وزير الثقافة سعدون الدليمي بذلك قبل يومين، بسبب اتهامات بالفساد المالي وضغوطات مارستها جهات متنفذة في النجف جعلت من الاحتفال بعاصمة الثقافة الاسلامية امرا مستحيلا.

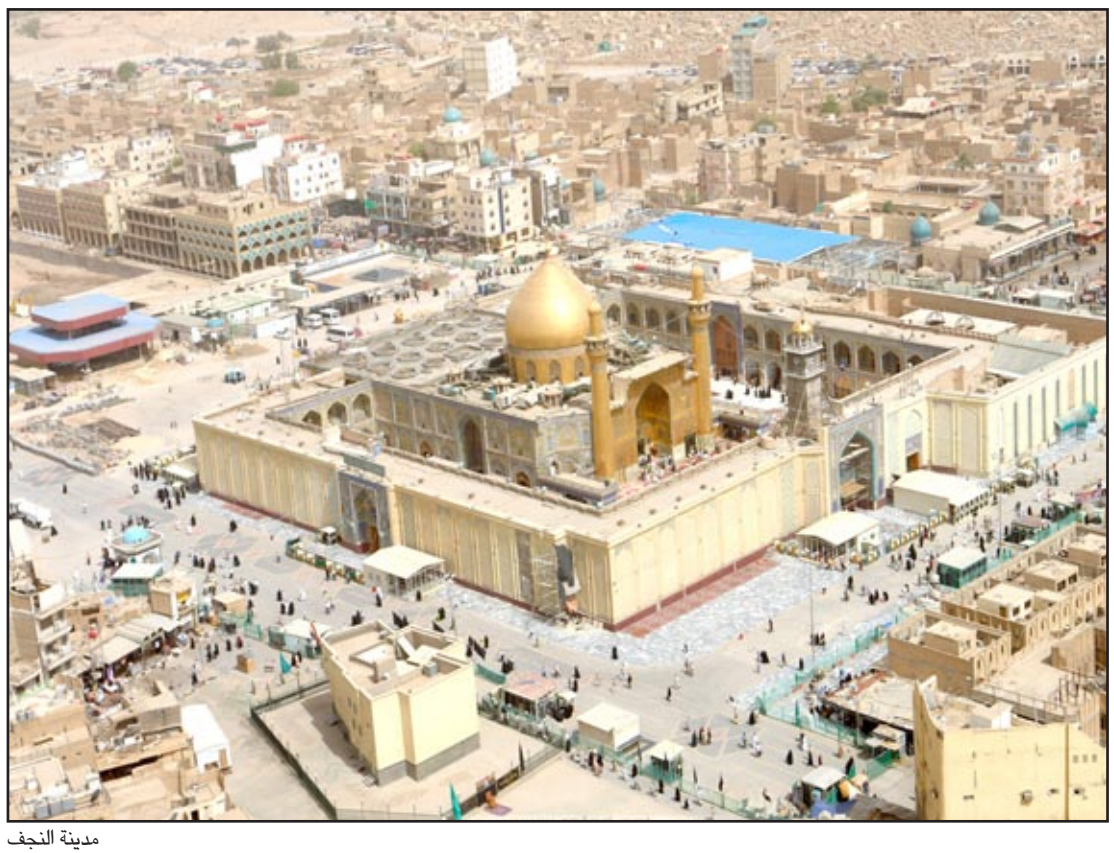
مدينة النجف

وفي تصريح لـ "المدى" في وقت متأخر امس، قال المصدر، الذي طلب عدم كشف اسمه، ان "رئيس الوزراء نوري المالكي ابلغ وزير الثقافة سعدون الدليمي رسميا الغاء فعاليات النجف عاصمة الثقافة الاسلامية المقرر انعقادها في آذار المقبل". واضاف المصدر الحكومي الرفيع ان "اللجنة الخماسية التي شكلها المالكي مؤخرا برئاسة نائبه حسين الشهرستاني عجزت عن اقناع المرجعية الدينية بالعدول عن تحفظاتها وقرارها عدم استقبال ضيوف الاحتفالية بسبب غضبها من اتهامات بالفساد المالي للجهات المشرفة على المشروع سواء في العاصمة بغداد او في مدينة النجف".

ويلفت الى ان "السبب الاخر لتخلي العراق عن فعالية عاصمة الثقافة هذا العام كان بسبب ابتزاز مارسته شخصيات وجهات نافذة للجنة الفرعية في المحافظة وصل الى حد مطالبة بعض الشخصيات النجفية البارزة رشاوى بحدود ٥ مليون دولار لقاء دعم اقامة الاحتفالية واقناع الجهات المعارضة".

وتدارست الحكومة العراقية مؤخرا عدة سيناريوهات لاقامة "النجف عاصمة الثقافة الاسلامية" من ضمنها استضافة حفل الافتتاح في العاصمة بغداد بسبب اعتراض جهات دينية على تضمن برنامج الاحتفال مظاهر مخالفة للشريعة الاسلامية. وكان وزراء الثقافة في الدول الإسلامية وافقوا خلال اجتماعهم الذي استضافته العاصمة الأذربيجانية باكو في آب ٢٠٠٨ على اعتبار النجف عاصمة للثقافة الإسلامية للعام ٢٠١٢، على ان تبدأ الاحتفالات الرسمية في الخامس عشر من شهر آذار المقبل.

وشهدت النجف مطلع آذار الماضي إقامة المؤتمر الدولي النجف عاصمة الثقافة الإسلامية للعام ٢٠١٢، بمشاركة أكاديميين ورجال دين وباحثين من دول عربية وإسلامية وأوربية عدة.

وقررت الحكومة العراقية تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لتنظيم برامج ومؤتمرات مختلفة ضمن الفعالية، وكان ابرزها تخصيص ٧٥ مليون دولار لبناء قصر الثقافة الذي يعد الاكبر في تاريخ مدينة النجف. وكان مجلس محافظة النجف اكد الاسبوع الماضي عدم مسؤوليته عن أي تلكؤ بمشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٢، كونه "مؤسسة تشريعية ورقابية"، فيما أوضح أنه شخص الكثير من السلبيات التي تعيق المشروع دون أن يجد "آذاناً صاغية".

واعلن مجلس المحافظة مؤخرا وصول عدد من تماثيل الشمع، كلفت نحو ٧ ملايين دولار، تمثل شخصيات دينية وسياسية وادبية نجفية.

ويقول المصدر الحكومي لـ "المدى" ان "وزارة الثقافة العراقية باتت تشعر بحرج شديد بسبب الغاء تظاهرة دولية تشارك في اقامتها منظمات دولية كاليونسكو والايسيسكو بعد ان تم توجيه الدعوات لمئات الشخصيات العالمية بما فيهم اكثر من ٧٠ وزير ثقافة لدولة اسلامية"، متوقعا ان "ينعكس هذا الامر على وضع العراق الدولي وقد يؤدي لالغاء القمة العربية المقرر انعقادها بالتزامن مع النجف عاصمة الثقافة الاسلامية في اذار المقبل".

ويتابع المصدر بالقول ان "المرجعية الدينية كان لديها ملاحظات هامة بشأن اداء المشرفين على الاحتفالية لكن لا اللجنة الخماسية برئاسة الشهرستاني ولا اللجنة الفرعية احسنت التعامل مع تلك الملاحظات التي كانت تدعو للاخذ بنظر الاعتبار وضع النجف المعقد".

ويضيف ان "اللجان المشرفة لم تتواصل بشكل جيد مع البيوتات الدينية ومكاتب مراجع الدين الذين يطالب النجفيون ان يكون لهم يد طولى في الاشراف المباشر على هذه الفعالية"، لافتا الى ان "المرجعية الدينية قررت عدم استقبال ضيوف الاحتفالية احتجاجا على تقارير تحدثت عن فساد يشوب عددا من المشاريع التي كلفت ملايين الدولارات".

وكانت مصادر ابلغت "المدى" مؤخرا وجود خلافات حادة بين الحكومة العراقية والمرجعية الدينية حول "النجف عاصمة الثقافة" ادت بالمحصلة للاطاحة بالوكيل الاقدم لوزارة الثقافة جابر الجابري الذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة المشرفة على الفعالية.

البرلمان ينوي تمرير لائحة تمنع السفر إلى إسرائيل

□ ترجمة عبدالخالق علي

كان الغرب يحاول على مدى سنوات التواجد في الدول الإسلامية العصرية المعتدلة مثل أفغانستان والعراق ومصر و ليبيا. من جانب آخر يحاول البرلمان العراقي التخطيط لتمرير لائحة جديدة تمنع سفر العراقيين إلى إسرائيل. جاء هذا المقترح بعد عدد من الأحداث التي وقعت في مطار بغداد، حيث قال مسؤول امني ان مكتب الجوازات كشف عن عدد من المسؤولين العراقيين الذين يحملون جوازات سفر تحمل تأشيرات دخول إسرائيلية. وأضاف المسؤول الذي رفض ذكر اسمه بان جوازات بعض كبار السياسيين العراقيين مؤشرة بختم مطار بن غوريون أيضا. وحسب المصدر، فان بعض السياسيين قاموا بأولى رحلاتهم إلى إسرائيل بعد الانتخابات العراقية التي جرت في كانون الثاني ٢٠١٠، و في تقرير للمصدر ذكر انه خلال الاستفسار منهم تبين بأنهم كانوا يعملون كمبعوثين إلى إسرائيل نيابة عن سياسيين عراقيين. ردا على ذلك التقرير، صرّح عضو البرلمان عن التحالف الوطني العراقي محمد رضا الخفاجي بان هناك ما يقارب من خمسين عضوا برلمانيا يرفضون تمرير لائحة تمنع السفر الى اسرائيل، مؤكدا أن مسؤولين عراقيين كبارا سبق أن زاروا إسرائيل في العهد الماضي بصورة سرية. من جانب آخر، قالت عضوة اللجنة القانونية في البرلمان بان هذه التواقيع لا تعني بالضرورة وجوب تمرير قانون كهذا، اذ ان منع المواطن من السفر يناقض حقه في الحرية كما ينص الدستور العراقي، مع ذلك فان منع السفر الى إسرائيل لا علاقة له بالسياسة اذ ليست للعراق أية علاقات دبلوماسية او سياسية مع إسرائيل، هذا عدا أن العراق لم يعترف بدولة إسرائيل حتى يومنا هذا.

يقول البعض ان هذا يناقض ضمان الحرية الشخصية التي يكفلها الدستور، الا ان هذا الدستور نفسه ينص على عدم وجود قانون يناقض الشريعة. النص الأخير هو السائد والمهيمن على النص الأول. من جانبها، تصنّف إسرائيل العراق، إضافة الى اغلب البلدان العربية، على انه "دولة معادية". لكن مع ذلك، كان مسؤولون إسرائيليون كبار يلمحون على مر السنين و في مناسبات عدة بان هناك علاقات اقتصادية وأمنية مع هذه البلدان رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية معها.

■ عن: نيويورك تايمز

تنفيذ عقوبة الإعدام بـ١٧ مداناً في قضايا إرهابية وجنائية

وزارة الخارجية تنفي وجود سجناء من الأسرة السعودية الحاكمة

نفذت السلطات العراقية يوم الثلاثاء حكم الإعدام بحق ١٧ مدانا بقضايا إرهابية وجنائية، حسبما اعلنت وزارة العدل في بيان لها أمس الأربعاء. وجاء في البيان أن "الوزارة نفذت أحكاما بحق ١٧ مدانا بجرائم إرهابية وجنائية وفق المادة (٤٠٦) والمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، الثلاثاء". وجميع المدانين هم عراقيون وجميعهم رجال. ونقل البيان عن وزير العدل حسن الشمري قوله إن "الوزارة ماضية في تنفيذ القصاص بحق المجرمين وفقا للقانون والدستور". وكانت وزارة العدل قد نفذت أحكام الإعدام بحق ٣٤ شخصا، أدينوا بجرائم إرهابية وجنائية، بينهم امرأتان وشخص يحمل الجنسية السورية خلال الأيام الماضية من العام الحالي ٢٠١٢.

□ بغداد / متابعة المدى

وكانت المفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد دعت السلطات العراقية الثلاثاء إلى وقف تنفيذ احكام الاعدام حتى إلغاء هذه العقوبة، وذلك تعليقا على الحكم بالإعدام على ٣٤ شخصا.

وقال روبرت كولفيل المتحدث باسم المفوضة العليا نافي بيلاي "أدعو الحكومة العراقية إلى أن تصدر على الفور تعليقا لحكم الإعدام".

وأعربت بيلاي عن "صدمتها" لإدانة ٣٤ شخصا وتنفيذ الحكم فيهم في اليوم نفسه لاتهامهم بمختلف الجرائم. لكن حيدر السعدي المتحدث باسم وزارة العدل العراقية لفت الانتباه الى ان "عمليات الاعدام نفذت بشكل دفعات وليس في يوم واحد، ولكن الإعلان عن ذلك جاء في يوم واحد.

وعن رد وزارة العدل على مناشدة المفوضية العليا لحقوق الانسان لتعليق حكم الإعدام في العراق، قال السعدي ان "هذا الامر من مسؤولية مجلس القضاء والبرلمان العراقي كونهم الجهة التشريعية".

وفي سياق آخر نفت السفارة العراقية في الرياض، أمس، وجود سجناء سعوديين من الأسرة المالكة لدى العراق، مبينا ان بلاده بصدد توضيح الموضوع بشكل رسمي. وقال المشرف على العلاقات الثنائية والقانونية بالسفارة العراقية في الرياض معد العبيدي في تصريح اطلعت عليه المدى إن "السفارة العراقية لدى السعودية تلقت اتصالات من وزارة الخارجية السعودية وتحديداً من قبل الأمير تركي بن محمد بن سعود وكيل وزارة الخارجية حول وجود سجناء سعوديين من العائلة المالكة لدى العراق".

وأضاف العبيدي "لقد اخبرنا الوزارة أن القوائم ليس بها شخصيات اعتبارية من الأسرة المالكة، وانه قمنا بمخاطبة وزارة الخارجية العراقية حتى لا يسيء الخبر للعلاقات بين البلدين". وبين العبيدي "لقد تم إخباري مؤخراً أن الخارجية العراقية تعمل على إعداد بيان رسمي بهذا الخصوص".

وأوضح العبيدي أن "الطرفين اتفقا حالياً على إمكانية خروج السجناء السعوديين خلال ٣٠ يوماً، بعد وصول الطرفين إلى اتفاقية واضحة، وسيكون التسليم على دفعتين للسجناء السعوديين، والبالغ عددهم ١١٣ سجيناً، بينما يناقش تبادل السجناء العراقيين في السعودية والبالغ عددهم ١١ سجيناً".

وكشف العبيدي عن ان "الجانبين العراقي والسعودي اتفقا مؤخراً على تعليق الإعدامات بين الطرفين لمدة شهرين، لحين الوصول إلى الاتفاق على إمكانية شمول المحكومين بالإعدام في موضوع تبادل السجناء".

وأشار الى انه "بموجب تأكيدات شفوية من وزارتي الخارجية والداخلية العراقيتين، سيتم إطلاق السجناء السعوديين، وتسليمهم لحكومة الرياض".

وأكد العبيدي على أن "السجناء السعوديين في بلاده حوكموا في محاكم جنائية، وتم توكيل محامين لهم، وأن اثنين من المحكوم عليهم بالإعدام تم الاستئناف في حكمهما، والمطالبة بتخفيف الأحكام معهما".

على الجانب الأمني نجا النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر، أمس من محاولة اغتيال بتفجير استهدف موكبه جنوب شرق بغداد، أسفر عن إصابة اثنين من عناصر حمايته.

وقال النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "عبوة ناسفة انفجرت، صباح أمس، مستهدفة موكبه لدى مروره في منطقة الرستمية، جنوب شرق بغداد، مما أسفر عن إصابة اثنين من عناصر الحماية وتدمير إحدى سيارات الموكب"، مبينا أنه "لم يصب بأي أذى".

وأضاف الشذر أن "قوة أمنية فرضت طوقا امنيا على منطقة الحادث ونقلت الجريحين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

وفي الناصرية أعلنت محكمة استئناف ذي قار أن محاكم التحقيق أحالت ستة أشخاص إلى محكمة جنايات ذي قار بتهمة التخطيط لقصف ميناء مبارك الكويتي.

المتحدث باسم المحكمة القاضي ناظم الوائلي قال لشبكة أخبار الناصرية إن شرطة المحافظة كانت قد اعتقلت الأشخاص الستة بتهمة التخطيط لقصف الميناء الكويتي، وقد عرضوا جميعا على محكمة التحقيق في المحافظة للبت في أمرهم.

وأوضح أن المتهمين أنكروا التهم المنسوبة لهم، غير أن احد شهود الإثبات شخص المتهمين وأكد تورطهم بالتخطيط لقصف الميناء، الأمر الذي قررت على أثره محكمة التحقيق إحالتهم جميعا إلى محكمة الاختصاص وهي محكمة جنايات ذي قار للبت في قضيتهم.

وأشار إلى أن المتهمين الستة ينتمون إلى محافظتي البصرة وذي قار دون أن يكشف مزيدا من التفاصيل عن انتماءاتهم أو أي تفاصيل أخرى تتعلق بهم.